

انخفاض الدولار ... أسباب وتداعيات



أ. عمر شعبان

خبير اقتصادي و تنموي

رئيس بال تينك للدراسات الاستراتيجية

يوصل قسم الخدمات التفاعلية في صحيفة "فلسطين" تقديم خدماته لجمهور الصحيفة، حيث سيتلقى تساؤلاته عبر خدمة "استشارات"، وسيتم عرضها على السادة الخبراء في كافة المجالات، والحصول على إجاباتها ومن ثم نشرها عبر صفحات الصحيفة كي يستفيد منها كافة القراء الكرام.

يتم استقبال الاستشارات عبر البريد الإلكتروني : estshara@felesteen.ps

أو فاكس : 2886127 أو إرسالها مباشرة لقر الصحيفة

أو من خلال إرسال رسالة (sms) على جوال رقم 0599189889

بشكل سريع ولكن بعضها وضع هذا التطور حسب متطلبات السوق، ولكن في واقع الحال هو مطلب سياسي أمريكي. أما على الاقتصاد الفلسطيني: لأنه صغير ولا يقارن بالاقتصاد الدولي، نحن أصلاً اقتصاد واقع تحت احتلال وتعرض لتذبذبات الاقتصاد الإسرائيلي بشكل مباشر ومضاعف، الاقتصاد الأمريكي مكشوف خاضع للاقتصاد الإسرائيلي بشكل كامل، (إسرائيل) تحاول تصدير أزماتها للسوق الفلسطيني، ما يزيد الطين بلة أن المؤسسات النقدية الفلسطينية وهي هنا سلطة النقد الفلسطينية، لا تمارس دورها الإرشادي، فلم نسمع نصائح من سلطة النقد أو البنوك العاملة في فلسطين توجه كيفية العمل، بل تعمل تلك البنوك على تعزيز الأزمة وبعضها يستفيد من هذه الأزمة، للأسف النظام المالي والمصرفي غير منظم بشكل يخدم المواطن أو بشكل يعمل على موازنة مصلحة المواطن أو مصلحة البنوك، وهذا جزء من التحلل الذي تعيشه المؤسسة المدنية أو العسكرية، هناك ترابط مصلحي بين البنوك وسلطة النقد الفلسطيني يمنع هذه البنوك ومنع سلطة النقد من القيام بدور رقابي، وهناك الكثير من الأمثلة، ونحن لا نتجنى على البنوك حتى سلطة النقد لا تمارس الرقابة على سوق المال في نابلس، كانت هناك محاولات كثيرة للفساد ومحاولات لتثبيت المعلومات عن الشركات وبيعها، وكان هناك قضية ارتبطت بالمدير العام لسوق فلسطين المالي د. حسن، عندما تم إنهاء عقده بناء على قضية فساد، ولكن للأسف لم يتم استكمال التحقيق في هذه القضية، وبالتالي المواطن الفلسطيني مواطن غليان ويعاني الأمرين ليس فقط الفقر والحصار، ولكن عدم قيام المؤسسات الفلسطينية بدورها والواجب عليها قانوناً ودستوراً والذي يلزمها حماية حقوق المواطنين.

هل يؤثر انخفاض الدولار على الوضع

المالي للبنوك؟ سلباً أو إيجاباً؟

البنوك كمؤسسات ربحية هي دائماً تحاول أن تحسن نفسها ضد الأزمات، وهي قادرة على ذلك؛ لأنها تمتلك القرار وتمتلك المعلومة، على سبيل المثال عندما اتخذت (إسرائيل) قراراً بأن غزوة كيان معاد والذي نتج عنه عدم دخول كيانات كافية من الدولار أو الشيكال وألزمتهما بالتعامل مع البنوك المقيمة في رام الله. تحمل المواطن الفلسطيني ذلك دون أن تلزم البنوك نفسها أو دون أن تبذل مجهوداً لحل هذه الأزمة، على سبيل المثال من يتقاضى مرتبه بالدولار يذهب للبنك ليقبض مرتبه بالشيكال وبسعر البنك وليس بسعر السوق، وبالتالي هنا يتحمل المواطن مشكلتين: أنه لا يتقاضى مرتبه بالعمله التي يريد، وثانياً يجبر على أخذ مرتبه بعمله أخرى بالسعر الذي يفرضه البنك وليس بسعر السوق، البنوك تتقاضى رسوماً عالية وفوائد عالية، وبالتالي البنوك لديها وعي ولديها اطلاع على المعلومات ولديها السلطة والنفوذ، وكما ذكرت سابقاً، ضعف الدور الرقابي لسلطة النقد لوجود مصالح مشتركة بينهم، لذا البنوك لا تتضرر وتحاول أن تحمي نفسها ومن يدفع الثمن هو المواطن الفلسطيني الذي لا يجد ظهراً يستند إليه ولا يوجد قانون أو مؤسسة تفي حقه.

هناك بعض المؤسسات والشركات تصرف رواتب موظفيها

بالدولار، هل يحق للموظف ان يطالب بتعويض فرق

الدولار في الوقت الذي نشهد فيه ارتفاع الأسعار؟؟

تشكيل العلاقات الاقتصادية مع العالم، ويجب أن تدرك أنها لا يمكن أن تكون المستفيد الوحيد، ويجب أن تتقاسم المنفعة مع دول أخرى، وأنا أحدث عن الاتحاد الأوروبي ككتلة اقتصادية ضخمة تساوي، أو بدأت تقارب، الاقتصاد الأمريكي.

التقلبات المستمرة لسعر الدولار ما هي انعكاساته على الاقتصاد الفلسطيني والعالمي وإلى متى ستستمر؟

من المعروف ان عملة الدولار هي أكثر عملة مستخدمة على مستوى العالم؛ لأن الاقتصاد الأمريكي هو الاقتصاد الأكبر، واتفاقية "برتن وود" التي تم سننها بعد الحرب العالمية الثانية تم تحديد عملة الدولار عملة احتياط نقدي لمعظم دول العالم وتم استبدال احتياط الذهب والفضة إلى الدولار وبالتالي البنوك المركزية في كل دول العالم أصبحت تحفظ مخزونها بالدولار بدلاً من الذهب والفضة والعملات أو المعادن الثمينة الأخرى، وبالتالي أصبحت أمريكا تتحكم في اقتصاد العالم من خلال عملتها وهنا مكمن الخطر، فأى ذبذبة في أمريكا تعكس نفسها على الدول الأخرى؛ لأن هذه الدول تعتمد على هذه العملة كعامل لتسعير سلعها مما دفع الكثير من دول العالم في مراحل سابقة وبشكل واضح في المراحل الأخيرة أن تتحول من تسعير صادراتها من الدولار إلى عملات أخرى في دول كثيرة كإيران على سبيل المثال، تسعر البترول المصدر بثلاث عملات، حيث تلزم الدول المشتريه لبترونها بسداد قيمة هذا البترول بثلاث عملات بعملية إيرانية وعملة الدولار وعملة اليورو، دول الخليج حاولت أن تتخلص من الدولار كعملة احتياطية، ولكن فقدان الإرادة السياسية منعها من ذلك ومورست عليها ضغوطات من أمريكا ونذكر زيارة بوش لدول الخليج بعد مؤتمر شرم الشيخ بعد عدة أسابيع الذي انتهى أن دول الخليج ستواصل استخدام الدولار كعملة، وبالتالي أمريكا، كما قالت الكثير من الصحف في ذلك الوقت وقلت أنا في أكثر من لقاء، أن أمريكا جاءت لجعل هذه الدول تساهم في حل أزمة الاقتصاد الأمريكي وليس العكس.

دائماً زيارات الرؤساء الأمريكيين للمناطق لتوزيع المساعدات وزيادة موازنات التمويل لهذه الدول، ولكن في الفترة الأخيرة كانت زيارات ممثلي الإدارة الأمريكية للمنطقة وخاصة المنطقة العربية لأنها منطقة مليئة بالثروات للمساهمة في حل أزمة الاقتصاد الأمريكي، وكما كانت الزيارة الأخيرة لـ "ديك تشيني" وأيضاً قيادات أمريكية أخرى التي طلبت من السعودية زيادة ضخ كميات البترول في السوق العالمي للعمل على تخفيض قيمة البترول ووافقت بعض الدول العربية

”

كل المؤشرات تقول إن الاقتصاد الأمريكي سيتوغل في الأزمة في العام 2008 و2009، ويمكن أن يتعاين في 2010 إذا تم اتخاذ إجراءات حقيقية وجوهية، ويجب على الإدارة الأمريكية إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية مع العالم، ويجب أن تدرك أنها لا يمكن أن تكون المستفيد الوحيد، ويجب أن تتقاسم المنفعة مع دول أخرى.

“

ما هي أسباب انهيار سعر الدولار؟

موضوع انخفاض الدولار تم الحديث عنه في أكثر من مناسبة، على الصعيد المحلي أو على الصعيد الدولي، في البداية نقول إن تدهور سعر الدولار كان حاداً جداً في النصف الثاني من العام الماضي وتواصل مع هذا العام، وهناك عدة أسباب لهذه الظاهرة بعضها داخلي يتعلق بدائرة الاقتصاد الأمريكي وبعضها خارجي يتعلق بالاقتصاد العالمي والأزمات العالمية، ويرجع السبب الأساسي انخفاض سعر الدولار سوء أداء الاقتصاد الأمريكي في العامين الأخيرين والذي مظهر في زيادة عجز ميزان المدفوعات الأمريكي بنسب غير مسبوق، حيث وصل العجز حوالي 10 مليار دولار، وهذا يعود لأسباب كثيرة أحدها زيادة النفقات العسكرية للجيش الأمريكي الناجمة عن احتلال أفغانستان والعراق وكلنا نشهدنا مشاورات ومناقشات في الكونغرس حول الموافقة من عدمها على الموازنات التي تطلبها الإدارة الأمريكية، السبب الآخر تراجع الصناعات الأساسية الأمريكية أمام مثيلاتها على سبيل المثال: صناعات الطائرات الأمريكية "البوينغ" وأعطت المرتبة الأولى لطائرات "الإيرباص" الأوروبية، وصناعة السيارات الأمريكية لمصلحة السيارات اليابانية والأوروبية وعدد من الصناعات الأخرى حتى في مجال التكنولوجيا، والمجالات التي كانت الريادة فيها للولايات المتحدة، يتوجب التذكير أن تراجع سعر الدولار لم يكن بعيداً عن رغبة الإدارة الأمريكية، يعني انها أغمضت عينها على التدهور في سعر الدولار وذلك أملاً منها أن ترفع صادرات الولايات المتحدة للخارج، ومن المعروف أن الدول الكبيرة تسعى لتخفيض عملتها مقابل العملات الأخرى بهدف زيادة الصادرات وتخفيف الواردات، وهذا ما قصده الإدارة الأمريكية، والذي يفسر عدم قيام الولايات المتحدة بإجراءات حقيقية لوقف هذا التدهور على الرغم من مطالبات الدول للولايات المتحدة، وهذا لم يحدث سواء في الفترات الماضية بعد التدهور الحاد في سعر الدولار والذي أعطى صورة سلبية وزاد من أزمات الاقتصاد الأمريكي، والذي كان أحد مظاهره في العام الماضي أزمة الرهن العقاري والتي شكلت ضربة قاصمة لصورة الاقتصاد الأمريكي، من المعروف ان الاستثمار بالعقارات في الولايات المتحدة يشكل نسبة كبيرة تصل إلى عدة تريليونات من الدولار وعشرات الملايين من الأمريكيين يقترضون من البنوك لقروض طويلة لشراء أو امتلاك منازل، وأسعار هذه المنازل كانت متضخمة جداً لدرجة لم ينقطع المقترضون من سداد القروض وبالتالي أصبح عجز أمام البنوك التي كانت تقرض هؤلاء الناس لأنه لديها قروض كبيرة على الناس الذين لم يستطيعوا سدادها، وبالتالي هي مجموعة من العوامل، والعوامل الأخرى الأساسية هناك ارتفاع سعر البترول، والعامل الأخير حسن الأداء للاقتصاديات النامية وعلى رأسها الهند والصين وتركيا.

انخفاض سعر الدولار، هل هو مؤشر على انهيار الاقتصاد

الأمريكي أو على الأقل حدوث انتاكسة كبيرة له؟

كما أسلفت انخفاض الدولار كان محاولة من الإدارة الأمريكية للخروج من أزمة اقتصادية عبر زيادة الصادرات وتسهيل الواردات إلا أن هذا الانحدار عندما أصبح حاداً أكد على عدم استقرار الاقتصاد الأمريكي، وأنه يواجه أزمة، مما دفع بوش للحديث أمام الكونغرس قبل 3 شهور محاولاً تجميل الصورة وقال: "إن الاقتصاد الأمريكي بدأ يتعافى"، والواقع ينافي هذه الكلمة؛ لأن كل المؤشرات تقول إن الاقتصاد الأمريكي سيتوغل في الأزمة في العام 2008 و2009، ويمكن أن يتعافى في 2010 إذا تم اتخاذ إجراءات حقيقية وجوهية، ويجب على الإدارة الأمريكية إعادة